







# بيان مشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بشأن مواجهة جائحة فيروس كورونا (COVID-19) في السجون وغيرها من الأماكن المغلقة\*

نحن، قادة المؤسسات العالمية المعنية بشؤون الصحة وحقوق الإنسان والتنمية، نجتمع معًا بغية لفت انتباه القادة السياسيين بشكل عاجل إلى ازدياد احتمالات تعرض السجناء وغيرهم من الأشخاص المحرومين من الحرية لمخاطر جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، ونحثهم على اتخاذ جميع إجراءات الصحة العامة المناسبة فيما يتعلق بهذه الفئة المستضعفة التي تُشكِّل جزءًا من مجتمعاتنا.

وإذ نسلِّم بأن خطر جلب فيروس كورونا (COVID-19) إلى السجون وغيرها من أماكن الاحتجاز يختلف من بلد إلى آخر، فإننا نؤكِد على الحاجة إلى التقليل من حدوث الوفيات في تلك الأماكن إلى الحد الأدنى، وضمان اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة حتى تكفل نهجًا يراعي الشؤون الجنسانية، ومنع التفشِّي واسع النطاق لفيروس كورونا (COVID-19). ونؤكِّد بالمثل على الحاجة إلى تأسيس نظام تنسيق مُحدَّث يعمل على الجمع بين قطاعي الصحة والعدل معًا، وإبقاء العاملين في السجون على دراية كاملة، وضمان احترام جميع حقوق الإنسان في تلك الأماكن.

#### الحد من الاكتظاظ

وفي ضوء حالة الاكتظاظ التي تشهدها العديد من أماكن الاحتجاز، وهو الأمر الذي يُقوّض النظافة الشخصية، والصحة، والسلامة، والكرامة الإنسانية، لن تكون تدابير الاستجابة الصحية المتخذة لمواجهة جائحة فيروس كورونا (COVID-19) في الأماكن المغلقة وحدها كافية. إن اكتظاظ السجون وأماكن الاحتجاز يُشكِّل عقبة لا يمكن التغلب عليها للوقاية من الإصابة بفيروس كورونا (COVID-19) أو الاستعداد لمواجهته أو الاستجابة عند الإصابة به.

وبناءً عليه، فإننا نحث القادة السياسيين على الحد من اللجوء للحرمان من الحرية، بما في ذلك الاحتجاز السابق للمحاكمة، لكي يصبح الإجراء الأخير الذي يمكن اتخاذه، خاصة في حالة الاكتظاظ، وتعزيز جهود اللجوء إلى التدابير غير الاحتجازية. ينبغي أن تشمل هذه الجهود آليات الإفراج عن الأشخاص المعرضين على وجه الخصوص لخطر الإصابة بفيروس كورونا (COVID-19)، مثل كبار السن والأشخاص الذين يعانون من مشكلات صحية مسبقة، وكذلك الأشخاص الأخرين الذين يمكن إطلاق سراحهم دون المساس بالسلامة العامة، مثل أولئك المحكوم عليهم في جرائم بسيطة وغير عنيفة، مع إيلاء اعتبار خاص للنساء والأطفال.

إن الاستجابة السريعة والحازمة التي تهدف إلى توفير أماكن احتجاز صحية وآمنة، والحد من اكتظاظ السجون وأماكن الاحتجاز، تُعَد أمرًا ضروريًا للتقليل من خطر دخول فيروس كورونا (COVID-19) إلى السجون وغيرها من الأماكن التي تُقيّد الحريات وانتشاره فيها. كما تُعَد زيادة الاهتمام بتدابير التنظيف والنظافة الشخصية في أماكن الحرمان من الحرية أمرًا بالغ الأهمية لمنع دخول الفيروس أو الحد من انتشاره.

ويجب إغلاق مراكز الاحتجاز الإلزامي ومراكز إعادة التأهيل، حيث يُحتجز الأشخاص المشتبه في تعاطيهم للمخدرات أو الاشتغال في الجنس باسم العلاج أو إعادة التأهيل، دون مراعاة الأصول القانونية. ليس ثمة ما يدل على فعالية العمل الذي تقوم به مثل هذه المراكز في علاج إدمان المخدرات، أو إعادة تأهيل الأشخاص، وبالتالي فإن احتجاز الأشخاص في هذه الأماكن يثير القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان ويهدد صحة المحتجزين فيها؛ مما يزيد من مخاطر تفشّي فيروس كورونا (COVID-19).

### ضمان الصحة، والسلامة، والكرامة الإنسانية

يجب على جميع الدول أن تضمن ليس فقط الأمن، بل أيضًا الصحة والسلامة والكرامة الإنسانية للأشخاص المحرومين من حريتهم والأشخاص العاملين أيضًا في أماكن الاحتجاز في جميع الأوقات. ويجب تطبيق هذا الالتزام بغض النظر عن وجود حالة طوارئ أم لا.

تُشكِّل ظروف المعيشة والعمل الكريمة، بالإضافة إلى حق الحصول على الخدمات الصحية الضرورية مجانًا، عنصرًا متأصلاً من عناصر هذا الالتزام. يجب ألا يكون هناك أي تمييز على أساس الوضع القانوني أو أي وضع آخر للأشخاص المحرومين من حريتهم. ويجب أن تتمتع الرعاية الصحية في السجون، بما في ذلك الرعاية الوقائية، والداعمة، والعلاجية بأعلى مستويات الجودة، بما يعادل الرعاية الصحية المُقدَّمة في المجتمع على الأقل. وتعتبر تدابير الاستجابة لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) ذات الأولوية والمطبقة حاليًا في المجتمع، مثل غسيل الأيدي، والتباعد الجسدي، مُقيَّدة بشدة أو ليست ممكنة في الأماكن المغلقة.

#### ضمان الحصول على الخدمات الصحية المستمرة

يعاني نزلاء السجون من ارتفاع مفرط في نسبة الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات، وأمراض فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والسل، والتهاب الكبد B و C مقارنة بعامة الناس. كما أن معدل الإصابة بالأمراض بين الأشخاص

المُحتَّجَزين أعلى منه بين عامة الناس. وبخلاف القدرة الطبيعية على إحداث العدوى التي تتصف بها جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، يمكن أن يكون الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات تعاطى المخدرات، وفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والنهاب الكبد، والسل أكثر عرضة لخطر الإصابة بمضاعفات مرض فيروس كورونا (COVID-19).

يجب سن أحكام، من خلال التعاون الوثيق مع سلطات الصحة العامة، للسماح للأشخاص بمواصلة تلقى علاجاتهم دون انقطاع في جميع مراحل الاحتجاز وعند الإفراج عنهم؛ وذلك لضمان عدم فقدان فوائد العلاج التي بدأت قبل السجن أو في أثنائه. ويجب أن تتبنى البلدان نهج الأنظمة الصحية، التي تكون فيها السجون غير منفصلة عن مسار متابعة الرعاية، ولكنها تكون متكاملة مع الخدمات الصحية المجتمعية.

لذلك، يلزم تعزيز تدابير الوقاية من الأمراض ومكافحتها في الأماكن المغلقة، وكذلك زيادة فرص الوصول إلى الخدمات الصحية الجيدة، بما في ذلك الحصول بشكل متواصل على خدمات الوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، وأمراض السل، والتهاب الكبد، وإدمان المواد الأفيونية. ويجب على السلطات ضمان توفير فرص الحصول على المستلزمات الصحية الجيدة وتوفرها بشكل مستمر في السجون وغيرها من أماكن الاحتجاز . وينبغي الاعتراف بأهمية الموظفين ومتخصصي الرعاية الصحية ومقدمي الخدمات الذين يعملون في الأماكن المغلقة كقوة عاملة أساسية لمواجهة جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، ويجب إمدادهم بمعدات الحماية الشخصية المناسبة والدعم اللازم حسبما تقتضي الضرورة.

## احترام حقوق الإنسان

وفي إطار الندابير التي تتخذها الدول لمواجهة جائحة فيروس كورونا (COVID-19) في الأماكن المغلقة، يجب على الدول احترام حقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها الأشخاص المحرومون من حريتهم. يجب أن تكون القيود، التي قد يجري فرضها، ضرورية ومدعومة بالأدلة ومناسبة (أي اللجوء إلى الخيار الأقل من حيث القيود) وغير تعسفية. ينبغي العمل بشكل فعَّال على تخفيف التأثير السيء الذي تنطوي عليه هذه التدابير؛ وذلك من خلال تعزيز الوصول إلى الهواتف أو وسائل التواصل الرقمية على سبيل المثال، إذا كانت الزيارات محدودة. يجب الاستمرار في احترام الحقوق الأساسية للأشخاص المحرومين من حريتهم والضمانات المناسبة لاحترام هذه الحريات، بما في ذلك الحق في التمثيل القانوني، وكذلك دخول هيئات التفتيش الخارجية إلى أماكن الحرمان من الحرية.

## الالتزام بقواعد الأمم المتحدة والتوجيهات الصادرة عنها

ومن ثَم، فإننا نحث القادة السياسيين على ضمان تحديد مستوى التأهب لجائحة فيروس كورونا (COVID-19) وتدابير مواجهتها وتنفيذ هذه التدابير في الأماكن المغلقة بما يتماشى مع حقوق الإنسان الأساسية، وأن تسترشد بالتوجيهات والتوصيات التي وضعتها منظمة الصحة العالمية (WHO)، وألا ترقى أبدًا إلى مستوى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو غير الإنسانية أو المهينة. وينبغي أن يمتثل أي تدخل في السجون لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا).

يجب أن يخضع الأشخاص المحرومون من حريتهم الذين تظهر عليهم أعراض الإصابة بفيروس كورونا (COVID-19) أو الذين ثبتت إصابتهم بالفعل بعد الخضوع لاختبار الفيروس للإشراف والعلاج بما يتماشى مع أحدث المبادئ التوجيهية والتوصيات الصادرة من منظمة الصحة العالمية. يجب أن تكون السجون وأماكن الاحتجاز الأخرى جزءًا لا يتجزأ من الخطط الوطنية التي يتم وضعها لمواجهة جائحة فيروس كورونا (COVID-19)، مع مشاركة الأشخاص المتأثرين من وجودهم في هذه الأماكن في وضع هذه الخطة. ويجب أن يتم الإبلاغ عن جميع حالات الإصابة بفيروس كورونا (COVID-19) في الأماكن المغلقة إلى سلطات الصحة العامة المعنية، والتي بدورها تقوم بإبلاغ السلطات الوطنية والدولية.

وسنظل على استعداد لتقديم الدعم فيما يتعلق بنشر التوصيات المبينة أعلاه بسرعة، بما يتماشى مع صلاحياتنا.

مفوضة الأمم المتحدة السامية المتحدة المشترك المعني بفيروس لحقوق الإنسان

Whelest unknanga. Ced Ill

نقص المناعة البشرية (الإيدز)

المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم

تيدروس أدهانوم غيبريسوس ويني بيانيما

المدير العام لمنظمة الصحة العالمية غادة فتحي والي

المديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

<sup>\*</sup> إننا نشكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساهماته في هذا البيان.

WHO - People in prisons and other closed settings

WHO - Health in Prisons Programme (HIPP)

**UNODC - Prisons and HIV** 

<u>UNODC - COVID-19 Prevention, Treatment, Care and Support for People who use Drugs and People in Prisons</u>

<u>UNAIDS - Rights in the time of COVID-19 — Lessons from HIV for an effective, community-led response</u>

OHCHR - Urgent action needed to prevent COVID-19 "rampaging through places of detention" – Bachelet